

التكوين

تمخض عن اعتماد القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية نشوء ضرورة تكوين مختلف الفاعلين و تنمية استيعاب أحكامه و مبادئه لديهم. و تتم حاجة التكوين من وجوب مراعاة تكييف القدرات المهنية للفاعلين المتدخلين في مجال تدبير المالية العمومية مع المحيط الميزانياتي الجديد عقب ملاءمته مع مستجدات القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية. في هذا الصدد، وكما سلفت الإشارة، تم، في إطار التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، اعتماد مخطط لتكوين يأتي لدعم مخطط العمل و مخطط التواصل. و يلبي هذا المخطط، المخصص لتفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، حاجة التكوين الناشئة عقب دخول الأحكام الجديدة القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية حيز التنفيذ، و الانتقال من النهج الميزانياتي القائم على الوسائل إلى النهج الميزانياتي القائم على النتائج. و لقد تمت بلورة مخطط التكوين وفق ازدواجية في المقاصد، فهو من جهة يرمي إلى تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين بتغيير الإطارين التشريعي و التنظيمي، و من جهة أخرى يروم أهدافا ميدانية تلخص كالتالي:

- تكوين أطر و مسؤولي الادارات و المؤسسات العمومية في مجال المهن والمهارات المطلوبة في تفعيل القانون التنظيمي؛
- نشر المفاهيم و المساطر الجديدة للتدبير و التتبع و التقييم المنبثقة عن القانون التنظيمي؛
- اعتماد الممارسات الجيدة؛
- توحيد الخطاب المشترك لدى المديرين العموميين؛
- مواكبة التغيير عبر تنمية ثقافة إدارية جديدة تصبو لتحقيق النتائج ونجاعة الأداء؛

وهكذا، يسمو التكوين لمكانة رافد مهم لتعزيز القدرات و التدبير الميزانياتي الجديد.



Source URL:
http://lof.finances.gov.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1